مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

سمو الشيخ جابر المبارك يتابع أحداث الجلسة

رئيس مجلس الأمة أعلن تقدم عشرة نواب بطلب لطرح الثقة في وزيرة الشؤون

الصبيح بانتظار تجديد الثقة والحسم 31 الجاري

أيصال المساعدات يتم عبر الباب الشرعي و10 جهات تعمل على تعديل التركيبة

كتب عمر الرشيدي

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس تقدم عشرة نواب في مجلس الأمة بطلب لطرح الثقة في وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وقال الغانم في كلمة له في جلسة مجلس الأمة العادية عقب مناقشة الاستجواب المقدم من النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف إلى الوزيرة الصبيح ان النواب العشرة هم شعيب المويزري وصالح عاشور والدكتور عادل الدمخي والدكتور عبدالكريم الكندري ومحمد هايف والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف ونايف الرداس وعبدالله فهاد.

واوضح انه وفقا للمادة (102) من الدستور الكويتي والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فإنه «لا يجوز لمجلس الأمة ان يصدر قرارا بشأن هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

واضاف بالقول «وعليه يرجا التصويت على الطلب إلى جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل لمجلس الأمة الموافق 31 من شهر يناير الحالي».

وكان مجلس الأمة قد بدأ في جلسته العادية امس مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بصفتها والمقدم من النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف.

واعتلى النواب المستجوبون السبيعي والعتيبي والحجرف يمين المنصة في حين اعتلت الوزيرة الصبيح يسار المنصة.

ومن جانبها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح اليوم الثلاثاء التزامها بتطبيق احكام الدستور للحفاظ على الحقوق وصون المال مشددة على حق النواب في استخدام ادواتهم الدستورية.

وقالت الصبيح في كلمتها خلال جلسة مجلس الأمة العادية عقب انتهاء المستجوبين من مرافعتهم في مناقشة الاستجواب الموجه لها بصفتها من النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف.

وقالت الصبيح «اود ان اؤكد انه لا توجد اي خصومة سياسية مع مقدمي الاستجواب فكلنا نعمل من اجل هدف رئيسي هو الحفاظ على الصالح العام ومصلحة الوطن».

وحول محور قطع المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات الوارد في صحيفة الاستجواب أكدت التزام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الشرعي والقانوني والإنساني والاخلاقي بإيصال المساعدات لمن يستحق حفاظا على الأموال العامة.

واضافت أن قانون المساعدات الاجتماعية الصادر من مجلس الأمة «واضح وصريح» مشددة على أن ليس لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل اي صلاحية في تجميد صرف المساعدات فهي بيد لجنة مختصة بها.

وفي ردها على ما اثاره المستجوبون بالجلسة بشان قطع المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات افادت «ليس بإمكاني ان احرم اي احد من المستحقات الاجتماعية التي زادت في عهدي من 60 مليون دينار الى 274 مليون دينار وذلك منذ عام 2014 إلى 2017».

وذكرت أن المستجوبين تطرقوا في صحيفة الاستجواب إلى المادة (11) من الدستور الكويتي التي تنص على ان «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

واشارت إلى أن (الشؤون) التزمت بتطبيق القانون وتصويب ملاحظات ديوان المحاسبة إذ تم علاج الملفات المتعلقة بمديونيات مساعدات المطلقات المتزوجات دون إبلاغ الوزارة بعد ورود ملاحظات من ديوان المحاسبة عنهن.

وبينت أن قانون المساعدات الاجتماعية يؤدي إلى تقليص عدد الحالات نظرا لأن هناك حالات لا تشملهم منها أسر المطلقات وأسر المسجونين لذلك قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق القانون عليهم.

ولفتت إلى المادة رقم (2) من قانون المساعدات الاجتماعية التي تنص على أن «تسري أحكام هذا القانون على الأسر والأفراد الكويتيين والكويتيات التي تعول أبناءها».

واضافت ان المادة (35) من قانون المساعدات الاجتماعية نصت على انه «يجوز للوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر صرف مساعدة اجتماعية».

وافادت الصبيح بان قانون المساعدات الاجتماعية واضح إذ تطرق إلى الكويتيين والكويتيات ولم يتطرق إلى أبناء الكويتية من زوج غير كويتي وهي مادة صريحة لا يستطيع أي مسؤول الا يلتزم بنصها.

واشارت إلى إحصائية بعدد اجتماعات لجنة المساعدات الاجتماعية من القانون رقم (2 لسنة 2011) حيث بلغ عدد هذه الاجتماعات 177 اجتماعا منذ عام 2014 حتى 2017 مؤكدة انه «لم تجمد بل ما زالت تقوم باعمالها».

وتطرقت الوزيرة ايضا إلى احصائية تؤكد تطور الصرف على المساعدات الاجتماعية خلال السنوات العشر الأخيرة مشيرة إلى قيام (الشؤون) بصرف المساعدات الاجتماعية عن طريق حسابات المستحقين في البنوك بعدما كانت قبل توليها المنصب الوزاري تصرف نقدا.

واكدت أن (الشؤون) قامت بتحصيل نحو 7 ملايين دينار كويتي (حوالي 23 مليون دولار أمريكي) من المديونيات من عام 2014 حتى 2017 موضحة انه لا يوجد حاليا اي ملاحظة لديوان المحاسبة على وزارة الشؤون بشان تحصيل المديونيات الخاصة للحالات غير المستحقة للمساعدات الاجتماعية.

وبينت الصبيح ان المديونية التي قامت (الشؤون) بتحصيلها من حالات استفادت من المساعدات الاجتماعية دون وجه حق تخص حالات لامراة كانت مطلقة وتاخذ مساعدة وبعد ذلك تزوجت واستمرت في اخذ المساعدة الاجتماعية حيث قامت (الشؤون) بتحصيل المديونية عليها بعد ان تزوجت وكذلك لطالب متزوج أخذ مساعدة واستمر في ذلك وبعد أن توظف قامت الوزارة بوقف المساعدة الاجتماعية.

واشارت إلى احصائية تتعلق بمعدل الأحكام القضائية الصادرة بشأن المساعدات الاجتماعية موضحة ان نسبة القضايا التي كسبتها (الشؤون) بلغت 98 في المئة في حين ان نسبة القضايا التي خسرتها بلغت 2 في المئة.

ومن جانبه ابدى النائب الحميدي السبيعي استغرابه من تصريح سابق لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح نشر في إحدى الصحف قبل فترة «بوجود 3608 مدعين للاعاقة يتقاضون مبالغ مالية دون وجه حق» معتبرا ان «من تمت إحالتهم إلى النيابة العامة هم 38 منهم فقط».

جاء ذلك في كلمة المتحدث الأول من المستجوبين وهو النائب السبيعي اثناء بداية مناقشة الاستجواب اليوم الثلاثاء في مجلس الأمة والموجه من قبله والنائبين خالد العتيبي ومبارك الحجرف إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بصفتها.

وحول المحور الأول المتعلق ب «التجاوزات المالية والإدارية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة» استغرب النائب السبيعي ايضا «قيام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بعدم تنفيذ حكم صادر من محكمة التمييز يعتبر نهائيا وباتا لمصلحة احد المعاقين».

كما استغرب قيام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة «إحالة طفلة إلى النيابة العامة بتهمة ادعاء الإعاقة بحجة حصولها على مال عام دون وجه حق» على حد قوله متسائلا عن «عدم إحالة ملفها وقرار اعضاء اللجنة الطبية والإدارية الذين اعتبروا هذه الطفلة باتها معاقة إلى النيابة العامة».

كما انتقد النائب السبيعي ما اعتبره رفض الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تصنيف مرض (الزهايمر) على انه إعاقة وإصرارها على انه اعراض شيخوخة فقط.

ورأى أن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة «خالفت اللوائح والقوانين» إذ اظهر كتابا للهيئة تطلب فيه نقل احد الموظفين إلى وظيفة اشرافية «علما ان هناك قرارا لمجلس الوزراء بمنع النقل اثناء استقالة الحكومة إضافة إلى قرار آخر لديوان الخدمة المدنية بمنع النقل دون وجود وظيفة شاغرة لطالب النقل».

واعتبر النائب السبيعي أن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة «ومن أجل التجاوز على قراري مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية» حسب تعبيره «قامت بكتابة عبارة في طلب النقل انه لا يتم النقل إلا بعد تعيين الحكومة الجديدة وكذلك طلبت من ديوان الخدمة المدنية إنهاء ندب موظف كان يشغل الوظيفة المطلوب إعطاؤها لطالب النقل حتى يتيح له أن يحل محل من تم إنهاء ندبه».

وأبدى النائب السبيعي ايضا استغرابه من صدور قرار من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة «بتعيين (فراش) عضوا في لجنة الربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات العلاقة التابعة للهيئة» على حد قوله.

وحول المحور الثاني من الاستجواب المتعلق ب «قطع المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات» عرض النائب السبيعي تسجيلا لمقاطع فيديو لعدد من المحتجات كن قد وقفن امام مجلس الإمة قبل عدة اشهر احتجاجا على ما اعتبرنه قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقطع المبالغ المالية عنهن.

وبالنسبة للمحور الرابع بشان «الفساد المالي والإداري بالهيئة العامة للقوى العاملة» اشار النائب السبيعي إلى ما ادعى انه «قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بإصدار تصاريح عمل من خلال شركات خاصة وغير مرتبطة مع الجهات الحكومية بمئات تصاريح العمل بخصوص قيامهم بانشطة نقل بضائع وتنظيف».

وقال إن «هناك شركة خاصة لنقل البضائع قدمت طلبا بشان تصريح عمل لـ688 سائقا واعطتها إدارة التقدير والاحتياج في الهيئة 585 متسائلا « هل من المنطقي ان اعطي شركة واحدة خاصة 585 رخصة عمل لسائق في حين أغلب الشركات لا يتم إعطاؤها تقديرا واحتياجا وفقا لحاجتها الفعلية؟».

وانتقد النائب السبيعي قيام الهيئة العامة للقوى العاملة اخيرا ما اعتبرها إحالة إحدى الشركات الخاصة إلى النيابة العامة «على الرغم من ان صاحب الشركة اغلق شركته في عام 2006 ولا يوجد في ملفه سوى عاملين وقد غادرا البلاد».

اما المحور الخامس المتعلق ب « الاخلال بالتركيبة السكانية وتعيين الوافدين ومحاربة الكفاءات الكويتية» فاشار النائب السبيعي إلى قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «بإصدار قرارا يحل بعض مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بتهمة شبهة فساد وتعيين مجالس إدارات وتعيين مجالس إدارة مؤقتة محلها» علما ان مجالس الإدارة المنحلة اخذت احكاما نهائية بالبراءة».

ورأى النائب السبيعي ان «الهدف من هذه القرارات هو سعي الوزيرة الصبيح إلى خصخصة الجمعيات التعاونية ومثال ذلك قيامها بخصخصة جمعية (الدسمة وبنيد القار)» على حد قوله

وقال النائب المستجوب خالد العتيبي ان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح استخفت بالادوات الدستورية والاسئلة البرلمانية الموجهة لها بحجة عدم دستوريتها» حسب وصفه..

وبين النائب العتيبي إن النواب أرسلوا عدة رسائل للحكومة قبل استقالتها حول اداء الوزيرة «إلا انها اعادت توزيرها في الحكومة الحالية» حسب تعبيره مؤكدا ان

- جميع الملاحظات على وزارة الشؤون لا توجد بها مخالفات جسيمة
- لا يملك كائن من كان عدم تنفيذ احكام قضائية صادرة باسم صاحب السمو امير البلاد
- لم أوقف المساعدات وأحلت موظفين إلى النيابة لوجود شبهة اختلاسات مالية

الوزير الحجرف متحدثا

- وفرت 10 ملايين للمال العام و«كوت» الوظائف الإشرافية ورغم ذلك اتهمت بمحاربة النقابات
- ترسية المناقصات تتم وفقًا للقانون وديوان المحاسبة لم يعلن عن وجود أي مخالفات خلال أربع سنوات
- العاملون من الكويتيين في الوزارة يبلغون نسبة 96 % ويساهمون بكل جد وتفانٍ في العمل

السبيعي يتحدث في أحد محاور استجواب الصبيح

.. والعتيبي يتابع باهتمام

بوشهري والهاشم في حديث مشترك